

Distr.: General
14 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء
ودائم والتقدم المحرز في تشكل منطقة سلم وحرية
وديمقراطية وتنمية

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تقرير الأمين العام

١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، ويخلف السيد ميريم السيد جون
أرنولت الذي عين ممثلاً خاصاً لي في بوروندي.

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٤/٥٩ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي أذنت فيه الجمعية العامة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، المحددة أصلاً في القرار ١٩٨/٥١ بقاء المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، لتمكين البعثة من مواصلة التحقق من امتثال اتفاقات السلام الموقعة بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وبموجب القرار ٤٤/٩٩، مددت الجمعية العامة ولاية البعثة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وطلبت إليّ أن أقدم توصيات بشأن عملية السلام بعد ذلك التاريخ.

ثانياً - معلومات أساسية

٣ - في آذار/مارس ٢٠٠٠ يكون قد مر على مشاركة الأمم المتحدة المباشرة في عملية السلام في غواتيمالا، عشر سنوات. وقد بدأت هذه المشاركة بتعيين ممثل للأمين العام مراقباً للأنشطة التي ستنفذ بموجب الاتفاق الأساسي المتعلق بالسعي إلى تحقيق السلام بالوسائل السلمية، الموقع في أوصلو في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٩ (A/45/706-S/21931)، المرفق (الثالث).

٤ - وكانت هذه المشاركة استجابة للطلبات التي أعرب عنها الطرفان ولالتزام المجتمع الدولي بعملية السلام في أمريكا الوسطى التي شرع فيها بموجب اتفاق اسكيبولاس الثاني

٢ - وفي ٣١ تموز/يوليه، أبلغت رئيس الجمعية العامة، (A/54/950) أبي عينت السيد غيرد د. ميريم ممثلاً خاصاً لي ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، اعتباراً من

٧ - وينص اتفاق الجدول الزمني على جدول تنفيذ الاتفاقات من ثلاث مراحل متتالية تغطي الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠: (أ) تسريح أفراد الاتحاد الثوري الغواتيمالي وإنشاء لجان لإصلاح نظامي العدالة والانتخابات، فضلا عن تعزيز حقوق السكان الأصليين وتحديث الجهاز التشريعي؛ (ب) والاستثمار الاجتماعي والإنتاجي، وتحديث الدولة وتوزيع مراكز السلطة فيها، وإصلاح الإدارة العامة، والتنمية الريفية، والإصلاح الضريبي، وإعادة تشكيل هيكل الأمن العام والدفاع الوطني؛ و (ج) إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ الإصلاح الإداري والتشريعي العام وتشجيعه.

٨ - وبدأت فترة الأربع سنوات التي حددها الطرفان لإنهاء التنفيذ في عام ١٩٩٦ بتوقيع اتفاق سلام وطيد ودائم. وشهدت البعثة منذ بداية عام ١٩٩٨، ولا سيما في عام ١٩٩٩ تباطؤا في عملية التنفيذ. ومن العوامل المشجعة أن الرئيس الفونسو بورتويلا صرح عند أدائه اليمين الدستوري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أن الاتفاقات تمثل "اتفاق الدولة" وأن هذه الحكومة ملتزمة بإحياء عملية السلام وتنفيذ سياسات اجتماعية قوامها الاتفاقات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، لاحظ السيد كيران بريندرغست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، خلال زيارته لغواتيمالا للاجتماع بالسلطات الجديدة، لاحظ مع الارتياح أن الحكومة الجديدة تدعم بصورة عامة مواصلة تنفيذ الالتزامات العالقة في برنامج السلام، وتوسيع نطاقه.

ثالثا - مواصلة توطيد عملية بناء السلام في غواتيمالا

٩ - ونظرا لأهمية وحجم البرنامج الذي لم ينفذ، طلب الطرفان إلى الأمم المتحدة مواصلة دعم توطيد عملية السلام حتى عام ٢٠٠٣. ولا يزال هناك عدد كبير من الالتزامات

(A/42/521-S/19085، المرفق). وتوقيع اتفاق إقامة سلام وطيد ودائم (A/51/796-S/1997/114، المرفق الثاني)، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، دخلت غواتيمالا مرحلة التقدم نحو بناء الديمقراطية الشاملة، والتنمية العادلة واحترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. وتشكل اتفاقات السلام إطارا لعملية بناء السلام في غواتيمالا أوكل في إطارها إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ولاية الهدف منها دعم هذه العملية.

٥ - وتضمنت مجموعة الاتفاقات التي وقعتها حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي مجموعة عامة من الالتزامات التفصيلية بشأن المسائل السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والزراعية والعسكرية والمسائل المتعلقة بالأمن العام والسكان الأصليين وحقوق الإنسان تم تجميعها لتشكيل برنامج سلام شامل.

٦ - وشدد الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام وامتثالها والتحقق منها (A/51/796-S/1997/114، المرفق الأول) على أن التحقق الدولي أساسي لعملية التنفيذ ولتعزيز ثقة الجمهور في توطيد السلام. ومن ثم، طلب الطرفان أن تقوم البعثة، التي كانت مهمتها حتى ذلك الوقت مقصورة على التحقق من الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان (A/48/928-S/1994/448، المرفق الأول) والجوانب المتصلة بحقوق الإنسان من الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين (A/49/882-S/1995/256، المرفق)، لتوسيع نطاق مهامها بحيث تشمل التحقق من جميع الاتفاقات الموقعة. وطلب أيضا الطرفان أن تشمل مهام البعثة المساعي الحميدة، وأن تقدم الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم والإعلام. وعلاوة على ذلك، طلب الطرفان أن تكون مدة ولاية البعثة متوافقة مع مدة الجدول الزمني للتنفيذ، أي أربع سنوات أو إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

أنشطتها في عام ٢٠٠١ و عام ٢٠٠٢، وذلك على الرغم من خفض حجمها، مع زيادة خفض حجم عملياتها في المرحلة الختامية في عام ٢٠٠٣ وهي سنة الانتخابات.

١٣ - وستمهد فترة السنوات الثلاث هذه لتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الشريكة الأخرى من المجتمع الدولي، ذلك أنها ينبغي أن تدرج برنامج السلام كاملا في أنشطتها. وبالفعل، بدأت هذه العملية بإدماج هذا المنظور في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وستواصل بفضل الجهود الرامية إلى تحديد آليات للتعاون بين الوكالات ستدرج برنامج السلام في إطارها العام.

١٤ - وتركز التوصيات الواردة في هذا التقرير على عام ٢٠٠١، ذلك لأن لجنة المتابعة لم تضع الجدول الزمني للتنفيذ حتى عام ٢٠٠٣ في صيغته النهائية. وبالمثل وعلى الرغم من المناقشات التي جرت مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في كل من المقر والميدان، فإنه سيتم خلال الأشهر المقبلة إضفاء المزيد من التفاصيل على الترتيبات التنفيذية للتعاون ووضعها في صيغتها النهائية.

رابعاً - حالة التنفيذ

١٥ - أشرت في تقرير الرابع والخامس المتعلقين بالتحقيق (A/54/526 و A/55/175 على التوالي) إلى التحدي المتمثل في مواصلة تنفيذ عملية السلام من وجهتي نظر تعزيز المنجزات التي تحققت حتى الآن والانتهاء من تنفيذ الجدول المعلق. وكان التقدم الذي أحرز في تنفيذ عملية السلام غير متوازن كما أن هناك عناصر هامة من جدول السلام لم تعالج بعد. وفي هذا السياق، فإن التقدم المحرز يظهر بوضوح في ازدياد قوة النظام السياسي، وفي إعادة إدماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بالكامل في الحياة السياسية، وفي الإصلاحات المؤسسية الجارية في العديد من المجالات، بما في ذلك إنشاء شرطة مدنية جديدة والزيادة في حجم الإنفاق الاجتماعي.

التي لم تنجز بالكامل في هذه المرحلة الثالثة (١٩٩٨-٢٠٠٠) مما سيستلزم رصد مواصلة تنفيذ الاتفاقات، مع التركيز بوجه خاص على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية الريفية، وتعزيز السلطة المدنية ومختلف المحافل لغرض زيادة مشاركة المواطنين. وسيستند تنفيذ الاتفاقات إلى جدول زمني منقح هو حالياً قيد نظر اللجنة وذلك لمتابعة تنفيذ اتفاقات السلام (لجنة المتابعة). ولم يحدد بعد موعد نهائي لإنجاز هذه العملية غير أنه يتوقع أن تعيد لجنة المتابعة تحديده ريثما يتم الوفاء بالالتزامات وتحديد مواعيد زمنية للنبود التي لم تدرج في الاتفاق منذ البداية.

١٠ - وبالنسبة للمرحلة التالية، حددت لجنة المتابعة القضايا التالية ذات الأولوية: (أ) حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية؛ (ب) العلاقات المدنية العسكرية والإصلاح العسكري؛ (ج) إصلاح الجهاز القضائي؛ (د) السكان الأصليون والعلاقات بين الثقافات؛ و (هـ) سياسات التنمية الريفية والاجتماعية.

١١ - ولأجل تأييد هذا الطلب الرسمي المقدم إلى الأمم المتحدة، أجرى الطرفان، في وفد مشترك ضم الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، مشاورات مكثفة مع فريق أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا (اسبانيا، وفرنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية) والأمانة العامة للأمم المتحدة. وتم التوصل إلى اتفاق على أن المرحلة المقبلة من التنفيذ ينبغي أن تتناول الأسباب الجذرية للتراع المسلح، مثل السياسات الاجتماعية التمييزية، واستبعاد السكان الأصليين والتفاوت الاقتصادي الصارخ.

١٢ - وهناك توافق في الآراء واسع النطاق على ضرورة مواصلة دعم وتعزيز التقدم الذي تحقق بالفعل في إطار اتفاقات السلام. وفي هذا الصدد، طُلب إلى البعثة أن تواصل

١٦ - بيد أنه لا تزال هناك جوانب هامة من برنامج السلام لم تنجز، وبالتالي فإن الأمر يتطلب استمرار تعاون المجتمع الدولي مع غواتيمالا. ويشمل هذا البرنامج غير المنجز ضمن مسائل أخرى، الإصلاح الضريبي وإصلاح النظام الانتخابي والقوات المسلحة، فضلا عن جوانب محددة تتعلق بالأمن العام. وفضلا عن ذلك، لا تزال هناك مسائل معلقة مثل حالة العمل، وحالة السكان الأصليين، وحالة الإسكان، وإعادة إدماج السكان الذين شردوا من مواطنهم الأصلية والمسرحين، والمشاكل المتعلقة بالتعويض، والمصالحة الوطنية. وما لم تعالج هذه المشاكل بفعالية فإنها ستظل تؤثر على نحو سلبي خطير في تنفيذ عملية السلام.

١٧ - ونظرت الجمعية العامة في القرار ٩٩/٥٤، في تقرير المورخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩ (A/54/853) وطلبت إلى الحكومة أن تضاعف جهودها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وذلك نظرا لأنه لا تزال هناك عيوب كبيرة في مجال تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان. وأخذت أيضا الجمعية العامة في اعتبارها في هذا القرار وتقرير لجنة توضيح التاريخ الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٩ (A/53/928، المرفق)، وأهابت بالحكومة أن تتابع توصيات لجنة توضيح التاريخ بهدف تعزيز المصالحة الوطنية. وأكدت الجمعية على أن الوفاء بالأهداف المحددة فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية أمر أساسي لتنفيذ اتفاقات السلام، وشجعت الأطراف وجميع قطاعات المجتمع الغواتيمالي على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاقات السلام. ودعت المجتمع الدولي، وبخاصة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، إلى مواصلة اعتبار تنفيذ اتفاقات السلام بمثابة إطار لبرامجها ومشاريعها المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية والمالية.

١٨ - وأجرت غواتيمالا لأول مرة منذ توقيع اتفاقات السلام انتخابات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. بمشاركة الاتحاد الثوري الوطني

١٩ - وكجزء من ولاية البعثة في مجال التحقق من حقوق الإنسان، راقبت البعثة ممارسة الحقوق السياسية خلال الفترة الانتخابية ولاحظت تحسينات كبيرة في إدارة الانتخابات وزيادة متواضعة في مشاركة المواطنين. وركزت البعثة مع ذلك على الأهمية الأساسية لضرورة إجراء التعديلات في قانون الانتخابات والأحزاب السياسية، الذي يشكل شرطا أساسيا في اتفاقات السلام وإجراء ضروري من أجل الممارسة الكاملة للحقوق السياسية في غواتيمالا. وذكر الرئيس المنتخب الجديد، الفونسو بورتيلو، رئيس الجبهة الجمهورية الغواتيمالية، في خطابه الافتتاحي في ١٤ كانون الثاني/يناير أن حكومته ستواصل تعزيز الديمقراطية والمصالحة الوطنية، وأكد أن مسألة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ستحتل موقع الصدارة.

٢٠ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تقديم تقارير دورية عن امتثال الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أحلت إلى الجمعية العامة التقرير العاشر للبعثة بشأن حقوق الإنسان (A/54/688، المرفق)، الذي شمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وأعدت كذلك البعثة ثلاث تذييلات للتقرير وأصدرتها في غواتيمالا ركزت فيها على حالات محددة تتعلق بحقوق الإنسان (بما في ذلك قضية جيراردي التي لم يبت فيها بعد)، والاتجاهات في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاعدامات الغوغائية للمجرمين المفترضين، فضلا عن التوزيع الإحصائي بحسب أنواع الانتهاكات ومرتكبيها، وعلى سير العمل في الجهاز

٢٣ - ولاحظت أيضا البعثة أنه نظرا للضعف الملحوظ في جهاز الأمن العام المدني، فإن التدابير المتخذة من قبيل الدوريات العسكرية المدنية المشتركة لا تساعد على تجريد المجتمع من السلاح كما تنص على ذلك الاتفاقات الموقعة. وتسبب هذه التدابير تأخير إجراء تغييرات أساسية في دور الجيش، كما أنها لا تعزز المؤسسات المدنية. وفي حين أعربت الحكومة عن اعترافها تفكيك الأركان العسكرية الرئاسية وإصلاح أمانة التحليلات الاستراتيجية، فإنها لم تفعل ذلك حتى الآن. فضلا عن ذلك، لا يزال نمط الإفلات من العقاب قائما، بينما نشأ عن أوجه النقص في الجهاز القضائي عدد كبير من الانتهاكات للإجراءات القانونية. وتعود أحيانا التحقيقات الموازية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية التحقيق في هذه الانتهاكات.

٢٤ - ورصدت البعثة خلال السنة الماضية تنفيذ ٨٤ توصية للجنة توضيح التاريخ سلمت إلى ممثلي الخاص في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. وفي ضوء ذلك أعلن مجلس الشيوخ الحالي يوم ٢٥ شباط/فبراير "يوم ضحايا العنف". ومن التوصيات الرئيسية التي قدمتها اللجنة إنشاء كيان خاص يطلق عليه اسم لجنة السلام والوثام، تضم جماعات من المجتمع المدني وهيئات حكومية. ومن مهام هذه اللجنة متابعة تنفيذ بقية التوصيات الواردة في التقرير لمواصلة العمل من أجل المصالحة الوطنية، بما في ذلك عمليات إضافية لإخراج الجثث من المقابر الجماعية والبحث عن المفقودين بما في ذلك الأطفال. وحتى الآن، لم يوافق مجلس الشيوخ على قانون إنشاء لجنة السلام والوثام.

٢٥ - وعرضت في تقريرها الرابع بشأن التحقيق الذي قدمته إلى الجمعية العامة (A/54/526)، والذي يغطي الفترة ما بين ١ آب/أغسطس ١٩٩٨ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تحليلا مفصلا عن التقدم المحرز في تنفيذ كامل مجموعة اتفاقات السلام منذ اعتماد القرار ٩٩/٥٤.

القضائي. وأحلت تقرير البعثة الحادي عشر بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/55/174، المرفق) إلى الجمعية العامة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٢١ - إن الأولوية القصوى التي تعطيها الحكومة الحالية للالتزامات الوطنية والدولية بحقوق الإنسان لجديرة بالثناء. ومنذ وصول حكومة السيد بورتيلو إلى الحكم، اعترفت بمسؤولية الدولة في ٥٢ قضية معروضة على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ووافقت أيضا الدولة على بحث إمكانية تسويتها وديا وفقا للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ميثاق سان خوسيه). كذلك، قامت الحكومة في ٩ آب/أغسطس بعمل إيجابي لم يسبق له مثيل، تمثل في توقيعها اتفاقا لا تعترف بموجبه فقط بمسؤوليتها في عشر قضايا تتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بل وكذلك وافقت فيه على تقديم تعويضات فردية. وأعرب أيضا المفوض الرئاسي لحقوق الإنسان عن استعداد الدولة لتوقيع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

٢٢ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، يبدو أن هناك تدهور نوعي يطرأ على حالة حقوق الإنسان. ففي حين انخفض عدد الشكاوى الفردية انخفاضا كبيرا، يتعرض العاملون في مجال حقوق الإنسان، والصحفيون وموظفو الجهاز القضائي المكلفين بالقضايا المتعلقة بالانتهاكات السابقة التي تنظر فيها حاليا المحاكم في غواتيمالا، يتعرضون للتخويف، والمضايقة والتهديد المباشر في عملهم. وتوجه البعثة في تحقيقها أصعب الاتهام إلى الشرطة المدنية الوطنية بوصفها الجهة الرئيسية المرتكبة لحالات خطيرة تتمثل في إعدامات خارج نطاق القانون، والتعذيب والمشاركة في حملات "التطهير الاجتماعي".

٢٨ - ويمثل أيضا إنشاء أمانة نسائية بموجب مرسوم إجراء إيجابيا يشهد على التزام غواتيمالا بتعزيز الآليات الوطنية من أجل النهوض بالمرأة. وفيما يتعلق بالقوات المسلحة، حدثت عملية إعادة انتشار كبيرة وفقا للاتفاقات، غير أنه لا تزال عملية صياغة سياسة عسكرية جديدة بمشاركة جماعات المجتمع المدني معلقة. ولا تزال المسائل المتعلقة بالأمن العام تغطي باهتمام متزايد مما يؤكد الحاجة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات القضائية لمكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز القدرات التنفيذية للشرطة المدنية الوطنية وتدريبها، فضلا عن وضع سياسة أمنية متكاملة، بما في ذلك المجلس الاستشاري الأمني. وبالمثل، فإنه من الضروري وضع سياسات وقوانين تشجع التسوية السلمية للتراعات العمالية ضمن إطار قواعد المعايير الدولية، وتحمي إمكانيات التفاوض الجماعي.

٢٩ - وأكرر التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين بوصفه دعامة رئيسية لتحقيق السلام الدائم في غواتيمالا. فالتمييز والاستغلال التاريخيين للسكان الأصليين أثرا سلبا في ممارستهم لحقوقهم السياسية، وبالتالي أضعف مشاركتهم في الجهود الديمقراطية الرامية إلى توطيد عملية بناء السلام. ولا بد من بناء الوحدة الوطنية في البلد على أساس التعددية الثقافية والعرقية واللغوية. وأثرت نتائج الاستفتاء الوطني المعقود في أيار/مايو ١٩٩٩ في أحكام الاتفاق المتعلق بالسكان الأصليين التي تقضي بتعديل الدستور. لذلك فمن المهم بذل جهود إضافية لتحسين القوانين من أجل إحراز المزيد من التقدم في مجال إعمال حقوق السكان الأصليين.

٣٠ - وكجزء من الولاية المسندة إلى البعثة في مجال الإعلام، ولكي تنشر النتائج التي جمعتها في أثناء عملها التحقيقي، أصدرت ثلاثة تقارير مواضيعية ودراسيتين في كتابين عن عمل الجهاز القضائي في غواتيمالا. وركز التقرير

وسلطت البعثة الأضواء على ضرورة إجراء إصلاحات انتخابية وضريبية وقضائية وعسكرية وعلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص بالالتزامات في مجالات العمل والإسكان والتكامل المستدام وإعادة توطين السكان المشردين والمسرحين.

٢٦ - وفيما يتعلق بمسألتي التعليم والصحة، دعت البعثة إلى زيادة الانفاق وتحسين الخدمات في المجالات التي تواجه فيها أكثر المشاكل إلحاحا وفي الوقت نفسه مراعاة طابع التعدد الثقافي والتعدد اللغوي والتعدد العرقي الذي يتسم به سكان البلد. وشجعت أيضا على بذل جهود متضافرة لزيادة إتاحة فرص المشاركة في مختلف المستويات وتعبئة المزيد من الموارد لغرض بناء الديمقراطية والتنمية الاجتماعية. وشمل أيضا تقرير التحقيق الرابع ملحقين، تضمن الأول تفاصيل عن حالة تنفيذ كل توصية على حدة وتناول الآخر على وجه الخصوص الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للاتفاقات.

٢٧ - وتحققت إحدى أهم المنجزات في مجال السياسة الضريبية ورد ذكرها في تقرير الخامس عن التحقيق (A/55/175)، الذي يشمل الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ورحبت بوضع الصيغة النهائية للاتفاق الضريبي لمستقبل السلام والتنمية "الذي يشكل أساسا هاما للشروع في بذل الجهود الرامية إلى رفع نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٢ في المائة (من نسبتها الحالية البالغة ٩ في المائة) بحلول عام ٢٠٠٢، وذلك لتمكين الدولة من زيادة حجم الإنفاق الحكومي على برنامج السلام. ونجحت عملية الاتفاق الضريبي في إشراك جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المشاريع الخاصة، والأحزاب السياسية، وجماعات المجتمع المدني. والمفاوضات جارية حاليا لتغيير مستويات الضريبة، وإني آمل في أن تتوصل الأطراف المعنية تتوصل إلى اتفاقات تساعد على تمويل الجوانب الأساسية من برنامج السلام.

الوطنية، الحكومية وغير الحكومية إذ أنه من الضروري أن تشارك في مختلف المبادرات الجاري تنفيذها والتي أخفقت مع ذلك في تحقيق ما تنص عليه اتفاقات السلام شكلا ومضمونا. وستواصل البعثة بعد إعادة هيكلتها تقديم المساعدة إلى الأطراف بعرض مساعيها الحميدة، والقيام بالتحقق، وتقديم المساعدة في مجالات محددة، والإعلام.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠١، ستعيد البعثة تشكيل تواجداتها الميداني. وستظل المكاتب الإقليمية في كل من كوبان وغواتيمالا المدينة، وبيتين، وكويتزالتانغو، وكيشي، وزاكابا، دون تغيير. وسيحول المكتبان الإقليميان في هوييهو تينانغو وسولولا إلى مكاتبين فرعيين (تحت تنسيق مكتب كويتزالتانغو) بالإضافة إلى المكتبين الفرعيين القائمين بالفعل في كانتابال ونيباج. وسيحول المكتبان الفرعيان في باريلاس وبوبتون إلى مكاتبين متنقلين وسيتم إغلاق المكتب الفرعي في سان ماركوس. وسيواصل ثلاثة مكاتب متنقلة العمل في كل من كواتيبكي واسكوييتلا وموزاتينانغو. وبإيجاز، فسيكون للبعثة ما مجموعه ٦ مكاتب إقليمية بعد أن كانت لها ثمانية مكاتب، و ٤ مكاتب فرعية بعد أن كانت لها ٥ مكاتب فرعية، و ٥ مكاتب متنقلة بعد أن كانت لها ٣ مكاتب فقط.

٣٤ - وفي ضوء إعادة هيكلة البعثة، سيخفف عدد موظفي الشؤون السياسية ومتطوعي الأمم المتحدة بنسبة ٤٥ في المائة تقريبا. ونظرا لطبيعة التقدم المحرز منذ توقيع اتفاقات السلام، وطبيعة برنامج السلام المعلق، يتوقع خفض عدد المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة بنسبة ٨٠ في المائة. ويعتزم أيضا إجراء تخفيضات مماثلة بنسبة ٤٠ في المائة من موظفي الدعم الإداري الدوليين والوطنيين. وستكون نتيجة ذلك انخفاض عدد موظفي البعثة بنسبة ٤٥ في المائة في كل من المقر والمكاتب الإقليمية.

الأول الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ على نظام السجون وتضمن توصيات متوافقة مع المعايير الدولية. وكُرس التقرير الثاني الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ للقضايا المتعلقة بالعمل، أما التقرير الثالث الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٠ فقد شمل المسائل المتعلقة بالأرض. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠ صدر التقريران اللذان كانا في شكل كتابين، معنونين على التوالي "القرارات القضائية في غواتيمالا: تحليل للعقوبات الصادرة عن المحاكم" و"عمل الجهاز القضائي في غواتيمالا: تحليل للأمناء المؤسسية".

خامسا - هيكل البعثة وملاك موظفيها

٣١ - في تقرير المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (A/54/355)، أبلغت الجمعية العامة عن الكيفية التي عززت بها التغييرات المأذون بها بموجب القرار ٩٣/٥٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها المعقدة. وعلى هذا الأساس، تضمنت الاقتراحات التنبؤ بإجراء تعديلات طفيفة في الهيكل الإقليمي للبعثة في عام ٢٠٠٠، يتضمن عنصر توزيع الموارد بمرونة أكثر دون تغيير النشر الجغرافي.

٣٢ - وأقترح بالنسبة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ تقليص حجم العملية تدريجيا، بدءا بإجراء تخفيض كبير في ملاك الموظفين (الدوليين والوطنيين)، مما سيكفل تحقيق وفورات كبيرة في عام ٢٠٠١. ونظرا للمنجزات التي تحققت بالفعل في مجال تنفيذ عملية السلام، والتي أفضت إلى تخفيضات كبيرة في الشكاوى الفردية، فإن هناك ما يدعو إلى إجراء إعادة تنظيم هيكل الموظفين على نطاق واسع. وسيتم نقل المكاتب الإقليمية والمكاتب الفرعية دون التضحية بالتغطية الجغرافية، وذلك لضمان استمرار وجود البعثة، لا سيما في المناطق التي هي عرضة للتراجع. ولكفالة التحول المتواصل خلال فترة السنوات الثلاث هذه نحو عملية ذات اتجاه وطني، أعيد تركيز مهام البعثة بهدف تعزيز الجهات الفاعلة

وسيركز أيضاً على التعاون مع مكتب مجلس حقوق الإنسان والهيئات القضائية لتعزيز المؤسسات الرئيسية وتمهيد الطريق لإنهاء البعثة المحتمل خلال عام ٢٠٠٣. وستتحقق البعثة من تطبيق قواعد الإجراءات القانونية وتقديم المساعدة في تحديث الجهاز القضائي وإصلاحه وتعزيزه من خلال آليات تنشأ في إطار اتفاقات السلام.

(ب) الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة

التوطين والإدماج. سيتولى الفرع الخاص بهذا المجال التحقق من الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية، والاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في تيار الشرعية، والاتفاق المتعلق بإعادة توطين المجموعات السكانية المشردة بسبب النزاع المسلح. وستقدم البعثة بناء على طلب الأطراف المعنية الخبرة والمساعدة بغرض صياغة توافق في الآراء وبرامج وطنية بشأن قضايا الإسكان والتعليم والتنمية الريفية والعمل. وستقوم كذلك بالتحقق من الاتفاق الضريبي والاتفاق السياسي الموقع بين قطاع الأعمال والمنظمات الاجتماعية.

(ج) الأمن العام والشؤون العسكرية. تعيش

حاليا القوات المسلحة في غواتيمالا تحولا فيما يتعلق بمهامها ونشرها. ومن المتوقع الأخذ بسياسة جديدة لوضعها في خدمة اتفاقات السلام. وسيقوم هذا الفرع بالتحقق من المسائل ذات الصلة التي هي جزء من الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية وبدور القوات المسلحة في المجتمع الديمقراطي. وفيما يتعلق بالأمن العام، سيتحقق الفرع من إعادة تنظيم الشرطة المدنية الوطنية وطرائق وقدرات عملها فضلا عن نشرها، ويقدم الخبرة الفنية اللازمة. وأكدت الحكومة من جديد نيتها تفكيك هياكل الاستخبارات وفقا للاتفاقات الموقعة. وستتحقق هذا الفرع من هذه العملية ويقدم الخبرة في صياغة القوانين والنظم اللازمة لهذه المؤسسات.

٣٥ - وسيظل هيكل مقر البعثة يتكون من أربع مجالات أساسية هي: (أ) حقوق الإنسان؛ (ب) الشؤون القانونية؛ (ج) والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة التوطين والإدماج؛ (د) والأمن العام والشؤون العسكرية. وفضلا عن ذلك، ستسهم الوحدات الخاصة التي تركز على المواضيع الشاملة مثل المشاركة، وشؤون السكان المحليين، وقضايا المرأة واللامركزية، ستسهم بمدخلات في كل فرع مواضيعي. وسيظل مكتب الإعلام دون تغيير. وستكون مكاتب المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة تابعة للأمن العام والشؤون العسكرية. وسيتم تعيين مراقبي شرطة في كل مكتب إقليمي ويتخذ بقية المراقبين المقر قاعدة لهم.

٣٦ - ولتعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، من حيث التوجيه الاستراتيجي والترتيبات التنفيذية في سياق بناء السلام، ستشرع البعثة في عملية نقل تدريجي للمشاريع، تمول من صندوق استماني قائم للسلام في غواتيمالا، وذلك إلى الوكالات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. بيد أنه ستواصل البعثة توجيه المشاريع الأساسية لضمان تنفيذها في الوقت المحدد وتوافقها مع استراتيجية البعثة الشاملة والأولويات التي حددها لجنة المتابعة. وستقدم البعثة، بموافقة الأطراف ومشورتهم، دعما تقنيا محددًا إلى بقية الكيانات (المنظمات غير الحكومية وهاكل الدولة) المشاركة في تنفيذ اتفاقات السلام، وذلك بهدف تعزيز القدرات الوطنية.

٣٧ - وفي هذا السياق، فإن المجالات ذات الأولوية كالتالي:

(أ) حقوق الإنسان والعدالة. سيتولى فرعا

حقوق الإنسان والشؤون القانونية التحقق من حقوق الإنسان في المجالات ذات الأولوية كما حددها الأطراف في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، وذلك بهدف إبلاغ الأمين العام، والتوصية بالتحسينات حسب الاقتضاء.

برنامج السلام قد أرسى، بمعالجته الأسباب الجذرية للنزاع، الأسس اللازمة لتحويل المجتمع الغواتيمالي تحولاً نوعياً نحو الديمقراطية. وبنفس القدر من الوضوح أصبحت عملية التنفيذ تواجه تعقيدات لم تكن تتوقعها الأطراف في الاتفاقات. لذلك فإن هذه العملية تشكل تحداً للمجتمع ككل.

٤١ - وإني أشعر بالارتياح للالتزام القوي الذي أبدته الحكومة المنتخبة حديثاً في غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بتنفيذ برنامج السلام تنفيذاً كاملاً، وذلك بوضعه في مقدمة برنامجهما السياسي حتى عام ٢٠٠٣. والفترة المقبلة حاسمة في تحقيق الإصلاحات المؤسسية والتشريعية العميقة التي ترتبط بتنفيذ برنامج السلام. ويعتبر كلا الطرفين مساهمة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا من خلال تمديد فترة تواجدها حتى عام ٢٠٠٣ رغم تقليص حجمها، أمر أساسي لإنجاز عملية بناء السلام المتعددة الجوانب التي بدأت منذ أربع سنوات. وستواصل البعثة السعي إلى تحقيق ذلك، وربط الاتصال مع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. وسيشكل ذلك قاعدة صلبة لوكالات وبرامج الأمم المتحدة للتركيز على الأهمية الرئيسية لاتفاقات السلام بعد انتهاء ولاية البعثة. وسيعزيز هذا الاتجاه عندما يتم تدريباً تحديداً الأنماط والآليات اللازمة لتوثيق التعاون في الفترة المقبلة لغاية عام ٢٠٠٣.

٤٢ - واستناداً إلى الاعتبارات المبينة في الفقرات السابقة، أوصي الجمعية العامة بأن تأذن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وذلك رهناً بالتقارير العادية عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقات السلام، وتزويد البعثة بالموارد الضرورية.

٣٨ - وفضلاً عن ذلك، ستتكب الوحدات المخصصة على المواضيع الشاملة المتعلقة بقضايا المرأة وشؤون السكان المحليين، وذلك كجزء من الاتفاق المتعلق بهوية السكان الأصليين وحقوقهم.

سادساً - ملاحظات

٣٩ - تواجه غواتيمالا امتحاناً كبيراً في تصميمها على إنجاز برنامج السلام. وكان إجراء أول عملية انتخابات عامة تلاها توقيع اتفاق سلام وطيء ودائم، بمشاركة كامل القطاعات السياسية، إعلاناً لمرحلة جديدة في عملية السلام. وفي هذا السياق، فمن الضروري تعزيز ما تم تحقيقه بالفعل والمضي قدماً في تنفيذ ما تبقى من برنامج السلام العام. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بإنجاز عملية شرعت فيها منذ ١٠ سنوات، أي قبل توقيع اتفاقات السلام بوقت طويل. وقامت منظومة الأمم المتحدة ككل بدور إيجابي وهام في دعم تنفيذ هذه الاتفاقات. وامتثال اتفاقات السلام بالكامل هو أفضل وسيلة للحيلولة دون تعريض المنجزات الرئيسية التي تحققت خلال السنوات الأربع الماضية للخطر. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب إلى السلطات في غواتيمالا، والأحزاب السياسية ومختلف النقابات، ومنظمات السكان المحليين والمنظمات النسائية والتجارية ومنظمات الفلاحين والمنظمات الأكاديمية ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني أن تضاعف جهودها من أجل بناء ثقافة حوار وتوطيد السلام في غواتيمالا.

٤٠ - ونظراً لعدم تمكن الأطراف من إتمام تنفيذ برنامج السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تقوم لجنة المتابعة حالياً بتعديل الجدول الزمني للتنفيذ. وإني أأمل أن الجدول الزمني الجديد سيكون واقعياً وتتقيد به الأطراف المعنية بدقة. وأود ملاحظة أنه تبين من تأخر التنفيذ أن

